**قرار لمجلس المنافسة عدد 0027/ق/2022 صادر في 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022) والمتعلق بتولي شركة «Dislog Industries» المراقبة الحصرية على شركة La Marocaine de Distribution et de Logistique «Dislog S.A»» باقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وذلك بواسطة عملية اندماج عبر الضم.**

---

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 019/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 30 من جمادى الآخرة 1443 (2 فبراير 2022)، والمتعلق بتولي شركة «Dislog Industries» المراقبة الحصرية على شركة La Marocaine de Distribution et de Logistique «Dislog S.A»» باقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وذلك بواسطة عملية اندماج عبر الضم ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/028 بتاريخ 19 من رجب 1443 (21 فبراير 2022) والقاضي بتعيين السيدة كوثر الادريسي مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 29 من رجب 1443 (3 مارس 2022) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) والذي يمنح أجل 5 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 4 شعبان 1443 (7 مارس 2022) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع، للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022) ؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع عقد موقع من قبل الأطراف بتاريخ 14 يناير 2022، مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Dislog Industries» المراقبة الحصرية على شركة «La Marocaine de Distribution et de Logistique «Dislog S.A»» باقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وذلك بواسطة عملية اندماج عبر الضم، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهما تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي والوطني لمجموع المنشآت والمحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية** : شركة «Dislog Industries SA» و هي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، مسجلة بالسجل التجاري للدار البيضاء تحت رقم 403199، تنشط في مجال إنتاج وتسويق مادة جافيل والأنشطة الصناعية الأخرى، وهي خاضعة للمراقبة المشتركة لكل من شركة «H&S Invest Holding» وصندوق الاستثمار «Mediterrania Capital III LP».

- **والجهة المستهدفة** : شركة «La Marocaine de Distribution et de Logistique «Dislog S.A»» و هي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، ومسجلة بالسجل التجاري للدار البيضاء تحت رقم 127577، وتنشط في مجال توزيع المنتجات الاستهلاكية في المغرب، و هي خاضعة للمراقبة الحصرية من طرفة شركة «H&S Invest Holding».

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا على الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، خلص التحقيق إلى أن الأسواق المعنية بهذه العملية هي : أسواق التوزيع بالجملة والتي يمكن تقسيمها حسب نوع المنتوج الموزع إلى: سوق توزيع المنتجات الغذائية، وسوق توزيع منتجات النظافة، والتنظيف، وسوق توزيع المنتجات الإلكترونية، وسوق توزيع منتجات التبغ، وسوق إنتاج وبيع مادة جافيل.

وحيث إنه لكون السوق الوطنية لن تتأثر بالعملية، فإن سوق المنتج يمكن أن يبقى مفتوحا دون الحاجة إلى تقسيم أدق ؛

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة الطلب وخصوصياته وكذا بنية العرض في الأسواق المعنية، فقد تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافي مرجعي للأسواق المعنية بعملية التركيز ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للعملية أبان على أن الشركة المقتنية لا تنشط في أي سوق من الأسواق المعنية ذات الصلة بعمل الشركة المستهدفة ولم تحقق أي رقم معاملات في المغرب وبالتالي ليس هناك أي تراكم لحصص السوق ؛

وحيث إن الأسواق المعنية بعملية التركيز هذه تشهد تنافسا مهما من خلال تواجد العديد من الشركات والمجموعات التي تنشط داخله ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للآثار الأفقية لعملية التركيز بالنسبة للأسواق السالفة الذكر، أبان على أن العملية لن ينتج عنها أي تقاطع في أنشطة أطرفها، وذلك لكون الشركات التي تخضع لمراقبة شركة «Dislog Industries SA» لا تنشط في أي من الأسواق المعنية التي تم تحديدها، وبالتالي فإنه لن يترتب عن العملية أي تراكم في حصص الأسواق بعد إنجازها ؛

وحيث إن عملية التركيز الحالية هي ذات طبيعة عمودية بالنظر لضمها لمقاولات متكاملة، عموديا تنشط على مستويات الإنتاج والخدمات ذات الصلة بالتوزيع بالجملة، مما يستوجب دراسة التأثيرات العمودية للعملية وخاصة احتمال إغلاق السوق في وجه المنافسين ؛

وحيث إنه استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة فإن حصة شركة «Dislog SA» في سوق التوزيع بالجملة لمنتجات النظافة والصيانة المخصصة للزبناء تقدر بنسبة [10-15] ٪، وهو الأمر الذي لا يتيح لها غلق سوق التوزيع بالجملة لمنتجات النظافة والتنظيف، خاصة مع وجود منافسين للشركة مثل FGD و Damandis و LVE و Zyne distribution ؛

وحيث إنه انطلاقا من المعطيات السالفة الذكر، فإن عملية التركيز الحالية ليس من شأنها التأثير سلبا على المنافسة من خلال التأثيرات العمودية في السوق المعنية، كما أن وضعية الأطراف بعد العملية لن تمكنها من غلق الأسواق المرجعية بالنسبة للمنافسين والزبناء الذين يتوفرون على عروض أخرى من سلع مماثلة ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر عن كون العملية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق المعنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف عملية التركيز الاقتصادي المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد019/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 30 من جمادى الآخرة 1443 (2 فبراير 2022)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Dislog Industries» المراقبة الحصرية على شركة «La Marocaine de Distribution et de Logistique «Dislog S.A»» باقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وذلك بواسطة عملية اندماج عبر الضم.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 من شعبان 1443 (28 مارس 2022)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، و ذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس المجلس ورئيسا للجلسة، السيدة جيهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أمنينة، و عبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جيهان بنيوسف. عبد الغني أمنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.